● أخبار قصيرة

إيران تخطط لصنع ٤ آلاف سفينة متوسطة وكبيرة

أعلن رئيس أمانة المجلس الأعلى للصناعات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن التخطيط لصنع ٤ آلاف سفينة متوسطة وكبيرة الحجم خلال ١٠ سنوات لتحديث وتطوير الأسطول البحري للبلاد، منها ١٥٠ سفينة عابرة للمحيطات.

وقال محمدمهدي سالاري، مساء الثلاثاء، أثناء زيارته للمعرض التخصصي الأول للصناعات البحرية في بوشهر (جنوب البلاد): إن بناء هذه السفن البالغ عددها ٤٠٠٠ سفينة له حجم استثماري وسوق يزيد عن ٢٠ مليار دولار، وهي قدرة قيمة لصناعة الملاحة البحرية في البلاد.

وأضاف: بناء على التقييم الذي تم في مياه جنوب وشمال البلاد، هناك طاقة إنتاجية تزيد عن أربعة ملايين طن من تربية الأسماك في الأقفاص، وبناء هذه الأقفاص وحده له قيمة اقتصادية بقيمة ١٢ مليار دولار.

وأوضح: إذا تم بناء هذه الأقفاص وتشغيلها، فان حجم مبيعات المنتجات الخام يبلغ نحو ٢٠ مليار دولار سنوياً. وأضاف: في مثال آخر، تبلغ قدرة صناعة الخدمات البحرية والخدمات المصرفية وتوريد السلع للسفن في الخليج الفارسي ٣٠ مليار دولار، والتي يجب على بلادنا إكمال سلسلة القيمة الخاصة بها للحصول على حصتها في هذه السوق. وتابع: يمكن إحصاء أكثر من ١٥ سلسلة ذات قيمة في مجال الملاحة البحرية والخدمات البحرية، ومن الأمثلة الواضحة عليها استخدام الطاقة البحرية الحديثة.

تعاون إيراني-هندي في مجال تصدير واستيراد المنتجات البروتينية

تبادل رئيس الهيئة البيطرية الإيرانية، خلال لقاء مع رئيس منظمة تنمية صادرات المنتجات الزراعية والغذائية المصنعة الهندية، وجهات النظر حول التنسيق الصحي لتصدير واستيراد المنتجات الحيوانية.

والتقى مجتبى نوروزي مع أبشيهيك، وتبادلا وجهات النظر حول التنسيق الصحي للتصدير والاستيراد من المنتجات الحيوانية وتربية الأحياء المائية في البلدين.

ومنح نائب وزير الزراعة في الجهاد خلال زيارة لمسلخ لولو درجة A للمستوى الصحي لإدارة هذا المسلخ.

وفي لقاء مع سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في نيودلهي، ناقش نوروزي القضايا المتعلقة بتصدير واستيراد مدخلات الثروة الحيوانية واللحوم والصوف والبيض والحيوانات المائية وغيرها.

وكانت زيارة مجمع مسلخ ألانا مع الخبراء الإيرانيين من المنظمة البيطرية في البلاد الذين يعيشون في الهند أحد البرامج الأخرى لنائب الوزير ورئيس المنظمة البيطرية في البلاد، الذي حدد المستوى الصحي للمسلخ من خلال منح درجة A+.

على الحكومة الإيرانية والبنك المركزي اتخاذ خطوات فعالة

ضبط الدولار في العراق لا يعني نهاية التبادل التجاري مع إيران

الوفاق/ وكالات

دخل القانون الجديد للتعامل بالعملات الأجنبية في العراق يوم الإثنين الماضي حيز التنفيذ، وبموجبه لم يعد يسمح للصرافة الرسمية لهذا البلد بالتعامل بالدولار مع ٥ دول (بما في ذلك إيران).

وبخصوص هذا القانون، قال الأمين العام لغرفة التجارة الإيرانية - العراقية جهانبخش سنجابي: لقد حظر العراق من التعامل المالي مع ٥ دول، وإيران واحدة منها. وأضاف: إذا قامت مكاتب الصرافة أو الشبكة المصرفية في العراق بتحويل الأموال إلى هذه البلدان الخمسة، فلن يتم تخصيص عملة لها، ما يعني أن هذه الجهات يجب عليها شراء الدولار من السوق الحرة لتحويل الأموال إلى إيران، والتي يبلغ فرق السعر فيها حوالي ٢٠٪.

وبحسب الخبراء في شؤون العملة، فان القانون الجديد للحكومة العراقية يمكن أن يكون له تأثير على سوق العملة المحلية في إيران. وبما أن العراق أحد مصادر العملة الأجنبية الداخلة إلى إيران، فان مسار استلام النقد الأجنبي من هذا البلد ستصاحبه مشاكل بعد إقرار القانون المذكور، مما سيؤدي إلى ارتفاع سعر العملة الأجنبية في الداخل.

ويحظر القانون الجديد للحكومة العراقية على النشطاء في السوق العراقية إجراء أي تبادل صغير أو كبير بالعملات الأجنبية، ويقول سنجابي في هذا الصدد: يبلغ سعر العملة الرسمية للدولار ١٣٢٠ ديناراً، أما في السوق الحرة فيباع كل دولار بنحو ١٦٥٠ ديناراً. وبناء على ذلك، فان تكلفة الاستيراد بالنسبة للمستوردين العراقيين ستكون أعلى بنسبة ٢٠٪، وستنخفض قيمة بضائع المصدرين الإيرانيين عبر بيع بضائعهم بالدينار، وهو ما يشكل تهديداً لتجارة البلدين. يمكن أن تؤثر الزيادة في تكلفة استيراد الدولار من الدول المجاورة بشكل مباشر على سعر العملة في سوق طهران.

ضبط الدولار لا يعني نهاية التبادل التجاري

من جانبه، قال عضو غرفة التجارة الإيرانية - العراقية حميد حسيني: إن قانون البنك المركزي العراقي لضبط الدولار والقيود المعلنة لا تعني نهاية التبادلات التجارية بين البلدين أو خلق مشاكل في التجارة.

وقال حسيني، في مقابلة مع وكالة تسنيم للأنباء، في إشارة إلى إجراءات البنك المركزي العراقي الأخير للتعامل مع العملات الأجنبية: لم تكن القيود التي فرضت بعد إقرار هذا القانون بأي حال من الأحوال حدثاً جديداً أو غير مسبوق أمام التجارة الإيرانية - العراقية، إذ كانت موجودة من قبل بطرق عدة.

وأضاف: بطبيعة الحال، هذا القانون جعل من الصعب تبادل الدولار في أسواق هذا البلد، الأمر الذي سيؤثر بطبيعة الحال على عملية التبادلات التجارية والدولية.. تشبه هذه القيود إلى حد كبير قوانين بيع وشراء العملات في إيران، ولا يمكن اعتبارها حظراً كاملاً على صرف العملات.

وأشار حسيني إلى تبعات تطبيق هذا القانون على عملية الصرف الأجنبي للتجار ورجال الأعمال الإيرانيين في العراق، وقال: لن يطرأ شيء جديد بعد هذا القانون، خاصة في بلد مثل العراق، حيث يمكن حل مثل هذه القضايا بسهولة؛ بالطبع، ربما سترتفع قليلاً نفقات الصادرات والواردات لفترة قصيرة من الزمن وستواجه العملية بعض المخاطر؛ لكن من غير المرجح أن تكون هناك مشكلة كبيرة في التبادلات التجارية.

تأثير المجريات والأحداث السياسية

وفي إشارة إلى المجريات والأحداث السياسية في المنطقة وتأثيرها على قيود مماثلة، أضاف عضو غرفة التجارة الإيرانية - العراقية: ترتبط مثل هذه القضايا بشكل عام بالأوضاع السياسية والعلاقات والتوترات الإقليمية، خاصة أن العراق يتعرض دائماً لضغوط من الولايات المتحدة ويضطر إلى الاستسلام لمطالب الولايات المتحدة في كثير من الأحيان.

وأعرب حسيني عن أمله في استمرار الاتجاه الإيجابي للنقد الأجنبي والتجارة بين إيران والعراق، وقال: في العراق لا يزال الكثير من الناس لا يرغبون في تحويل وشراء وبيع الدولار عبر الشبكات المالية والمصرفية أو خطاب الاعتماد وما شابه ذلك، ولا تزال مكاتب الصرافة العراقية هي الوكيل الرئيسي لصرف العملات في هذا البلد.

واستطرد قائلاً: بالنظر إلى الظروف التي يمر بها العراق، كانت هناك دائماً طريقة لشراء وبيع العملات في هذا البلد، ويمكن لإيران مواصلة تبادلاتها التجارية مع هذا البلد بطرق مختلفة. ومما لا شك فيه أنه على الرغم من إقرار القانون الجديد في هذا البلد، إلا أن النافذة مفتوحة أمام النقد الأجنبي بين إيران والعراق، ويجب أن تستمر عملية التصدير بهذه الطريقة.

ورأى هذا الناشط الاقتصادي أنه لا ينبغي لرجال الأعمال والتجار الإيرانيين أن يشغلوا بالهم كثيراً في تبعات قانون البنك المركزي العراقي الجديد، وذلك لأن دولاً أخرى مثل روسيا وسوريا وفنزويلا وغيرها تواجه أيضاً مشاكل مماثلة؛ لكنها تمكنت من حلها.

دول أخرى مثل روسيا وسوريا وفنزويلا وغيرها تواجه أيضاً مشاكل مماثلة؛ لكنها تمكنت من حلها

وفي الختام، شدد حسيني على اتخاذ الحكومة الإيرانية والبنك المركزي خطوات فعالة في هذا الصدد من خلال تقديم المزيد من الدعم والحلول لعمليات الصادرات وتبادل العملات مع العراق.

بيان المركزي العراقي

ويوم الإثنين، كشف البنك المركزي العراقي عن آلية تسليم الحوالات الواردة بعملة الدولار الأمريكي.

وذكر بيان للبنك المركزي العراقي أنه "تنفيذاً لمستهدفات السياسة النقدية ولتمكين المصارف من تلبية احتياجات زبائنها من العملة الأجنبية، حدد البنك المركزي العراقي الجهات المشمولة بالحصول على حوالاتها الخارجية نقداً بعملة الدولار الأمريكي، اعتباراً من ٢ كانون الثاني ٢٠٢٤ وفق الآتي:

- البعثات الدبلوماسية والمنظمات والوكالات الدولية كافة العاملة في العراق.
- منظمات المجتمع المدني غير الحكومية المسجلة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، في حال اشترطت الجهة الأجنبية المانحة دفع مبالغ الحوالات الخارجية الواردة بعملة الدولار داخل العراق.
- العقود الحكومية النافذة بعملة الدولار الأمريكي، والعقود المستمرة على المنح والقروض والاتفاقيات الخارجية.
- نسبة ٤٠٪ من الحوالات الواردة للمصدرين العراقيين الناتجة عن صادراتهم إلى الخارج".

والغاء استخدام «الدولار» في المجموعة

إيران مهتمة بإنشاء عملة موحدة لـ «بريكس»

صرح نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية أن إيران مهتمة بإنشاء عملة موحدة لمجموعة "بريكس"، وإلغاء استخدام الدولار في التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في المجموعة.

وأضاف مهدي صفري، أمس الأربعاء، في مقابلة مع وكالة سبوتنيك: نحن مهتمون بإنشاء عملة موحدة في مجموعة "بريكس" ويمكن أن يكون ذلك فعالا للغاية.

وأشار صفري إلى أنه من خلال استخدام العملات الوطنية، يبدأ مسار إلغاء استخدام الدولار في التبادلات التجارية، ومهتمون بمواصلة هذه العملية. وتابع: يمكن لبنك التنمية الجديد التابع لمجموعة "بريكس" أن يؤدي دوراً مهماً في هذه المجموعة، وتأمل طهران أن تلعب دوراً كمركز للعمليات المصرفية في "بريكس".

وصرح نائب وزير الخارجية أنه ستؤدي مجموعة "بريكس" دوراً مهماً في قطاع الطاقة، وتحديداً في إنتاج الطاقة ونقلها واستهلاكها، وكذلك في التقنيات الجديدة وقطاع الطيران، ويمكن أن يمتد وجود المجموعة إلى المحيط الهندي والخليج الفارسي.

وأضاف صفري: إن المسألة الأكثر أهمية تتمثل في ثلاث قضايا: الأولى هي إنتاج الطاقة، والثانية هي نقل الطاقة، والثالثة هي استهلاك الطاقة. ويمكنني القول إن هذه القضايا الثلاث يتم حلها من قبل "بريكس".

سوق بحجم نصف العالم

وأكد نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية أن "بريكس" أصبحت سوقاً بحجم نصف العالم، وقال: إن انضمام إيران إلى "بريكس" سيوفر لهذه المجموعة فرصاً إستثنائية في مجالات الترانزيت والنفط والغاز والتكنولوجيات الجديدة.

وأشار صفري الى أن دول "بريكس" ومنظمة شنغهاي للتعاون عرضت على إيران رئاسة عدد من اللجان، خاصة في مجال التقنيات المختلفة، وقال: إن منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة "بريكس" هما أكبر منتجي ومستهلكي النفط والغاز، ونتيجة لذلك فان "بريكس" سوق رائعة بحجم نصف العالم، ومنظمة شنغهاي للتعاون سوق على المستوى الإقليمي يمكن أن يكون له تأثير في حد ذاته، وهذا الوضع يخدم مصلحة جميع الأطراف على السواء.

كما أكد أن على منظمة شنغهاي للتعاون مثل "بريكس" أن تتبع مسار إزالة الدولرة والمبادرة للتجارة بالعملات الوطنية، خاصة من خلال المقايضات. وصرح: إن التجارة بالعملات الوطنية مع روسيا وكازاخستان وعدد من الدول الأخرى يمكن أن تكون أساساً جيداً لتبادلات المقايضة، وأضاف: إن المقايضة هي في الأساس إزالة الدولرة.. هناك طريقة أخرى لتنفيذ خطة إزالة الدولرة وهي إنشاء صندوق من العملات المختلفة من قبل بنك التنمية الجديد لدول "بريكس"، حيث تتم الموافقة على العملة المشتركة، وسيكون من الممكن الحصول على قرض من هذا البنك وتنفيذ المعاملات.

لا ضرورة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية

وأعلن نائب وزير الخارجية أن إيران لا ترى ضرورة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لأن المنظمات الإقليمية مثل "بريكس"، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU)، ومنظمة التعاون الاقتصادي "إيكو" تشبه بشكل عام منظمة التجارة العالمية. وأكد في الوقت نفسه أنه إذا تم اقتراح مشاركة إيران في منظمة التجارة العالمية، فانها سترحب بمثل هذا الإجراء وستصبح عضواً في هذه المنظمة. يذكر أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي تم قبولها كعضو جديد في مجموعة بريكس في اجتماع جوهانسبرغ، أصبحت عضواً في هذه المجموعة رسمياً بدءاً من العام الجديد.